

## قضية اليوم

سحسار «يفكّ مشنوق» مقابل علب سيجار وتذاكر سفر وعلاقات جنسية

# الفساد القضائي: براءات وإدانات «على الطلب»!

لنتّيسحت سياسي فاسد او يُستعاد ملك منهوب إذالم يبداء الإصلاح في تلك القضاء الذي نخر الفساد فيه. حتى بات بعض الضّافة «موظفين» لدى اصحاب سوابق. بل هوّضت عنق المدالّة فيسجنون بريئاً ويزنون مداناً ويتلاعبون بمصائر الناس. مقابل تذكرة اسفر او علب سيجار او علاقة جنسية

## رؤاوت مرتضّ

ضجّت قصور العدل، قبل أشهر، بملف الفساد القضائي. يومها، أوقف قضاة عن العمل وأحيلوا على المجلس التأديبي، وتفاوتت الأحكام بحقهم بين الصفر من الخدمة وكسر الدرجة والبراءة. بدأت القصة مع توقيف فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي عدداً من «سماسرة القضاء» ممن وجدت على هواتفهم رسائل وتسجيلات صوتية تبين حجم الإهراء الذي يأكل الجسم القضائي، وأظهرت التحقيقات معهم مدى تغلغل الفساد في جسم العدالة. في ما يلي، لن نأتي هنا على ذكر اسم أي من القضاة باعتبار أنّ الإفادات الأولية والحكم لم يصدر بعد،

## في الملف ـ الفضيحة قضاة حكّموا ظلماً وأخرون برّئوا ولم يُعادوا إلى مراكزهم

لكن سنسرّد بعض الارتكابات التي أقرّفها «السماسرة»، و«الخدمات» التي أسدوها لبعض القضاة.

«رجل الأعمال» الموقوف سالم ع. أحد أبرز «السماسرة»، المتورّطين في هذا الملف. إلى وقت قريب، كان يوصف بأنه قادر على «فك مشنوق» نظراً إلى حظوته بين من يُفترض أن يحكموا بالعدل. ابن بلدة رجة العكارية مثال له «اللبناني الحريوق»: فهم التركيبية، وأدرك أن كسب القضاة أقصر الطرق إلى الوجاهة، على أمل أن يصبح ثانياً عن الأمة. في سحلّه عشرون حكماً قضائياً تراوح عقوبتها بين السجن والغرامة المالية، وقضابا لم يحكم فيها بعد، من شيك بلا رصيد مروراً بالاحتيال والسرقة والتهديد والإدلاء بشهادة زور، إلى تعاطي الربا والمخدرات وتبييض

## تقرير

## هل يخلّي سبيل موقوف في صور اليوم؟

## أهك خليل

من المنتظر أن يعقد اليوم قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد جلسة الاستماع الثانية للموقوفين الثمانية عشر على خلفية إحراق استراحة صور السياحية في 18 تشرين الأول الماضي، و«سرقة» بعض محتوياتها». علماً بأن قطع الطرقات الخميس الفائت كان قد منع حداد من الوصول إلى قصر العدل في صيدا لعقد الجلسة الثانية.

ورغم عدم عقدها، فقد سطر مذكرات توقيف وجاهية بحق الشبان الذين أوقفوا منذ حوالي شهر بناءً على إشارة النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب، في حين أنّ الجلسة الأولى التي عقدها الثلاثاء الفائت، لم تشهد استجواباً بشأن التهم المنسوبة إليهم، بل اقتصرت أسئلة حداد على هوياتهم. وبخلاف الجلسةين الأوليين، من المقرّر أن يصاحب الموقوفين المحامون الذين تطوّعوا للدفاع عنهم بعد تغييبهم

مرة بسبب رفض حداد توكيلهم على المحض، ومرة بسبب سحب نقيب المحامين السابق أشدره الشدياق تكليفهم للدفاع عنهم في إطار المعونة القضائية. أحد الوكلاء على عباس، قال له: «الأخبار» إنه زملاء المتطوعين اجتمعوا أمس بالنقيب الجديد ملحم خلف الذي وعدهم بمنحهم تكليفاً جديداً بدلاً من التكليف الذي تراجع عنه الشدياق ومنحه لثلاثة محامين أحدهم محسوب على حركة أمل لكن التكليف المنتظر سيكون

معنوياً لرة الاعتبار. عملياً، نلّم الموقوفون الستة عشر الراشدون من داخل مقر احتجاجهم، وكالات للمحامين للدفاع عنهم، فيما نلّم ذوو قاصرين موقوفين وكالات لهم. ووفق عباس، سوف يتقدمون اليوم بطلب إخلاء سبيل للموقوفين، لكن من دون دفع كفالة بسبب الأوضاع الاجتماعية لعائلاتهم. وفي حال لم يحصلوا على إخلاء سبيل للتوقيف المخالف لقانون أصول المحاكمات الجزائية، توعدّ عباس بتصعيد

توسّط له».



(مروان بوحدن)

أنه كان يعمل في صرف الشيكات بصورة فورية لقاء عمولة (مراه)، كما كان يدير ملاهي ليلية. معرفته بأحد القضاة قبل 12 عاماً فتحت الباب أمامه إلى هذا العالم، لتنتسج

مقابل 40 ألف دولار، من إصدار حكم لمصلحته ضد امرأة ربطته بها علاقة قبل أن يتهمها بالخيانة. كما دفع 30 ألف دولار لصدور حكم استئناف بالبراءة لمصلحته بعد صدور حكم بسجنه ثلاث سنوات على خلفية بيع عقار وهمي عام 2013. وقد ساعده في هذه القضية مستشار لأحد قادة الأجهزة الأمنية اهداه لاحقاً سيارة بقيمة 25 ألف دولار.

ذاع صيت سالم في السلك القضائي، حتى بات القضاة يتقرّبون منه؛ وبعد تعيين أحد المقربين منه في مركز مهم، جدّد له مكتبه في بعدا، وسرت شائعة تُفيد بأن سالم يقف وراء تعيينه في هذا المركز؛ وقد عُثِر في هاتفه وفي بريده الإلكتروني على صور بطاقات VIP خاصة بالقاضي وبعائلته للدخول إلى منتجع الرمال، وعلى صور شيكات مصرفية باسم القاضي نفسه، وقد برّز ذلك بأن الشيكات هي تقسيط لدين بقيمة 130 ألف دولار أستاذتها من والده زوجة القاضي.

كذلك عُثِر في هاتف الموقوف على محادثة بينه وبين قاضٍ آخر يبلغ فيها الأخير بأنه سيحدد اشتراك شاليه له في طبرجا. وفي التحقيقات، أقرّ سالم بأنه كان يُحضّر فتيات ليل للقاضي، وبأنهما سافرا معاً إلى بيلاروسيا للقاءه. وفي سجل «السماسر» أيضاً تقديم تذكّرتي سفر إلى قبرص على نفقته لأخذ القضاة (حالت وساطة سياسية دون توقيفه) وصديقه، إضافة إلى سهرات في الكازينوات. كما عُثِر في حوزته على بطاقات سفر وحجوزات فندقية لعدد من القضاة الآخرين قال إنهم كانوا يطلبون منه حجز تذاكر وفنادق في فرنسا وإسبانيا. كما أقرّ بأنه ساهم بمبلغ 20 ألف دولار في حفل زفاف ابن أحد رؤساء مجلس القضاء الأعلى السابقين.

الهدايا التي كان يقدّم بها سالم ع. على القضاة كانت متنوعة: سلاسل ذهبية أو ليرات ذهبية لزوجاتهم، علب سيجار كوبي فاخر من نوع «كوهيبا» (ثمان العلبة نحو 2000 دولار)، دعوات إلى الملاهي الليلية، بطاقات سفر... فيما كان أحد القضاة يتقاضى منه دورياً مبالغ تراوح بين 3 آلاف دولار و15 ألفاً مقابل «استشارات قانونية». وأفاد بأنه كان يُقسّم القضاة بين مهتمين وأقل أهمية، وتبعاً لذلك كان يُقسّم الهدايا بصورة، «إبقاء العلاقة بيني وبينهم وطيدة ليتمكنني من طلب الخدمات لأنّي أردت أن أكون مرجعية خدمتية. وقد لبيت آلاف الخدمات التي لا أستطيع إحصاءها. لم أكن اتقاضى مالاً من هؤلاء لنفسي لأنني اطمح إلى أن أتولى مركزاً سياسياً».

رغم ذلك كله، فإن متابعة هذا الملف -الفضيحة لم تكن على قدر الأمل- فهناك قضاة حكّموا ظلماً لأنّ همة العدالة العليا اعتبرت أنّ لفلفة الضفيحة لا تتّم إلا عبر التضحية بأحدهم. فيما هناك قضاة يُرّثوا، لكن الوصاية السياسية غير العدالة التي يمارسها وزير العدل البيرت سرحان، حالت دون إعادتهم إلى مراكزهم. وبالتالي، لم يسلك هذا الملف المسار العدلي المفترض أن تنتهي بلصوص وفاسدين يتنحلون صفة قضاة خلف القضبان.

## تقرير

## موظفو الخلوي علقوا الإضراب: عقد عمل جماعي... ولكن!

جرى ذلك. ويربط البعض بين الشرط الفرنسي وبين لأحة «فائض الأسماء» التي طلبها الوزير منذ عامين. منذ الحادية عشرة من صباح أمس، حضر موظفو «اتاش» بكخافة للاعتصام أمام المبنى، وانضم إليهم موظفو «الفا» الذين جساؤوا في حافلتين كبيرتين. هموم الموظفين في الشركتين نفسها، وإن كان موظفو «الفا» أكثر قلقاً بعد تعيين شقير مدير شركة جديداً موازياً للمدير الأصلي «براتب عشرين مليون ليرة شهرياً» على ما يقولون. «الخطير في الأمر أن عقد مروان حايك شارف على الانتهاء وبالتالي يجب أن تستتبع بالخروج مكانه. بذلك يقبض تيار المستقبل على الشركتين، الأمر الذي يسهل اتخاذ قرار التخصصية وصرف الموظفين تماشياً مع الطلبات الولية»، يقول أحدهم.

يمسك نقيب موظفي ومستخدمي الشركات المشغلة للقطاع الخلوي في لبنان شربل النور الميكروفون ليعلن رسمياً رفض شقير توقيع العقد

«وزير الاتصالات في الحكومة المستقلة محمد شقير براوغ»، تتردد الجملة على السنة موظفي «الفا» و«اتاش» المعتصمين أمام مبنى «اتاش» في رياض الصلح، والذي اشتره شقير بسعر يفوق 100 مليون دولار. يقف الوزير اليوم عانقا اليوم أمام حصول هؤلاء على أدنى حقوقهم التي اكتسبوها نتيجة عقد عمل قانوني. لا أحد يدري لماذا أعطى الوزير منذ يومين موافقته الضمنية على عقد العمل الجماعي لموظفي الشركتين المعدل بفقرة صغيرة تخضع حماية الموظفين في حال تخصصية الشركتين، ثم عاد ليرفضه ويرسل عقد العام 2013 الذي لا يتضمن هذه الفقرة مجدداً. حجة بشقير أن هذه الفقرة بحاجة إلى قرار في مجلس الوزراء، وهو ما لا يصدقه المعتصمون لإعتقادهم بأن شقير «يشترى الوقت إلى حين لتشكيل حكومة جديدة حتى يرمي الملف على طاولة الوزير الجديد». ومعلوم أن تخصصية الشركتين مطروح ضمن مشاريع «سيدر» المتعلقة بقطاع الاتصالات، وعليه يتوقع الموظفون أن يتم صرف نصفهم على الأقل في حال

## رأي ابراهيم

«وزير الاتصالات في الحكومة المستقلة محمد شقير براوغ»، تتردد الجملة على السنة موظفي «الفا» و«اتاش» المعتصمين أمام مبنى «اتاش» في رياض الصلح، والذي اشتره شقير بسعر يفوق 100 مليون دولار. يقف الوزير اليوم عانقا اليوم أمام حصول هؤلاء على أدنى حقوقهم التي اكتسبوها نتيجة عقد عمل قانوني. لا أحد يدري لماذا أعطى الوزير منذ يومين موافقته الضمنية على عقد العمل الجماعي لموظفي الشركتين المعدل بفقرة صغيرة تخضع حماية الموظفين في حال تخصصية الشركتين، ثم عاد ليرفضه ويرسل عقد العام 2013 الذي لا يتضمن هذه الفقرة مجدداً. حجة بشقير أن هذه الفقرة بحاجة إلى قرار في مجلس الوزراء، وهو ما لا يصدقه المعتصمون لإعتقادهم بأن شقير «يشترى الوقت إلى حين لتشكيل حكومة جديدة حتى يرمي الملف على طاولة الوزير الجديد». ومعلوم أن تخصصية الشركتين مطروح ضمن مشاريع «سيدر» المتعلقة بقطاع الاتصالات، وعليه يتوقع الموظفون أن يتم صرف نصفهم على الأقل في حال

## موظفو «الفا» أكثر قلقاً بعد تعيين شقير مديرًا تايماً للمستقبل

موازيًا للمدير الذي تشارف ولايته على الانتهاء

الجديد، ويختر المعتصمين بين البقاء في أملاكهم أو «التنزل إلى الوزارة». وترتفع الأيدي تأييداً للخيار الثاني قبل أن يصطموا بالأسلاك الشائكة، فيعودوا أدراجهم. المشكلة الرئيسية هنا تكمن في «عدم التزام وزير الاتصالات بأقواله»، بحسب مصادر النقابة. والحصيلة نحو أربعة أشهر



(مروان طحطح)